

مداخلة البلاد التونسية
حول
البند عدد 2.15: الصحة والرفاه و

البند عدد 5.15: مسودة الاستراتيجية بشأن اقتصادات الصحة للجميع

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

تتوجه بلادي تونس بجزيل الشكر إلى منظمة الصحة العالمية على جهودها المتواصلة في تعزيز الصحة والرفاه، وعلى إعداد مشروع الاستراتيجية المتعلقة بـ«اقتصاديات الصحة للجميع»، بما يعكس التزام المنظمة بترسيخ مقاربة شاملة تضع الإنسان والصحة في صميم السياسات العمومية والتنمية.

وفيما يتعلق بالبند الخاص بالصحة والرفاه، تؤكد تونس ما شدد عليه المجلس التنفيذي من أهمية اعتماد مقاربة شاملة تشمل مختلف القطاعات ومكونات المجتمع، باعتبار أن تعزيز الصحة والرفاه لم يعد يقتصر على القطاع الصحي فقط، بل أصبح مرتبطاً بالمحددات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للصحة.

كما تثن تونس نتائج لجنة منظمة الصحة العالمية حول الرابط الاجتماعي، باعتباره محدداً أساسياً للصحة الجسدية والنفسية، وتؤكد أهمية إدماجه ضمن السياسات الصحية، وتعزيز التنسيق بين خدمات الرعاية الصحية الأولية والخدمات الاجتماعية والخدمات المجتمعية، بما يساعد على الحد من العزلة الاجتماعية وتعزيز التماسك المجتمعي والمشاركة المجتمعية.

وفي هذا الإطار، عملت تونس، بالشراكة مع منظمة الصحة العالمية، على تجسيم مقاربة «الصحة في جميع السياسات» من خلال مبادرات تجمع بين الوقاية، والرياضة، والثقافة، وتمكين الشباب، وتعزيز دور المجتمع المدني والمشاركة المجتمعية.

وتؤكد هذه التجارب أن الاستثمار في المحددات الاجتماعية للصحة وتعزيز الروابط الاجتماعية يمثلان ركيزة أساسية لدعم الصحة والعدالة الاجتماعية وبناء مجتمعات أكثر صموداً واستدامة. كما تؤكد تونس أهمية تطوير المعطيات والمؤشرات التي تسمح بمتابعة التقدم المحرز في مجال تعزيز الصحة والرفاه والمشاركة المجتمعية.

أما فيما يتعلق بالبند الخاص بمسودة الاستراتيجية بشأن اقتصاديات الصحة للجميع، فترحب تونس بما خلص إليه المجلس التنفيذي من دعم لهذا المشروع، وتعلن تأييدها واعتمادها للقرار الثامن للمجلس التنفيذي في دورته الـ 158، لما يمثله من إطار داعم لبناء اقتصاد يضع الصحة والرفاه في صميم السياسات العمومية.

كما تؤكد تونس أهمية اعتماد مقاربة شاملة تشارك فيها مختلف القطاعات الحكومية، إلى جانب تعزيز التعاون متعدد القطاعات، بما يساهم في بناء اقتصاد يخدم الصحة ويستفيد منها في الآن ذاته.

وتشدد بلادي كذلك على أهمية تعزيز المعطيات العلمية وتطوير القدرات التقنية لدعم السياسات الصحية والاقتصادية القائمة على الأدلة، بما يساعد على تحسين نجاعة النظم الصحية وتعزيز العدالة في النفاذ إلى الخدمات الصحية.

كما تدعم تونس مواصلة المشاورات خلال الفترة الفاصلة بين الدورات من أجل مزيد تطوير هذا المشروع وتعزيز نجاعته، بما يستجيب لأولويات الدول وخصوصياتها الوطنية.

وفي الختام، تجدد تونس التزامها بمواصلة العمل مع منظمة الصحة العالمية وشركائها من أجل تعزيز الحوكمة متعددة القطاعات، ودعم صحة ورفاه الشعوب، وتعزيز اقتصاد صحي أكثر عدلاً واستدامة لفائدة الجميع.

وشكراً جميعاً على حسن الإصغاء.